

مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية

مؤشر الأداء الاقتصادي PMI ينشير إلى تحسن أقوى في أوضاع العمل خلال شهر أكتوبر.

النتائج الأساسية:

- تسارع نمو كل من الإنتاج والأعمال الجديدة والتوظيف.
- وتيرة التوسع في طلبات التصدير الجديدة تصل لأدنى مستوى لها على مدار الدراسة.
- تضخم أسعار الشراء يحقق أسرع معدل له على مدار الدراسة.

السعودي بزيادة الإنتاج والتوظيف وزيادة حجم الشراء، وزاد النشاط بوتيرة كبيرة. وبقى عدد الوظائف الجديدة ثابتاً. وكان نمو المتغيرين كليهما الأسرع منذ شهر يونيو. في الوقت الذي شهدت فيه أنشطة الشراء توسعاً قوياً.

وأدت الزيادة الأخيرة في شراء مستلزمات الإنتاج لزيادة مخزونها بداية الربع الرابع. وتراجع معدل التراكم ليصل إلى أدنى مستوى له على مدار الدراسة.

وعلى الرغم من زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج خلال شهر أكتوبر، استمر تحسن متوسط أداء الموردين، علاوة على ذلك، تقلصت مدة تسليمها بشكل كبير فاق معدلاته الشهور الخمسة السابقة. ووفق شركات القطاع الخاص السعودي فإن المنافسة بين الموردين كانت السبب الرئيسي في تحسن أدائهم.

ارتفع حجم الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص السعودي خلال شهر أكتوبر، ووصل معدل التراكم الحالي عشرة أشهر، وهو الأعلى منذ شهر يوليو. وعزى أعضاء اللجنة هذه الزيادة إلى زيادة أعباء العمل.

وارتفعت وتيرة التضخم في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج خلال شهر أكتوبر، وأوضح البيان أن سرعة الزيادة في أسعار المشتريات وتكاليف الأجور قد دعمت هذه الزيادة الأخيرة. فشهدت أسعار المواد الخام والبضائع نصف المصنعة صعوداً حاداً وصل إلى أعلى معدل على مدار الدراسة. وكان ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبات سعر الصرف غير المواتية هي العوامل الرئيسية لتضخم سعر الشراء وفقاً للمشاركين في الدراسة. في الوقت ذاته، شهدت الرواتب ارتفاعاً متوسطاً، ربطه أعضاء لجنة الدراسة بزيادة الإنتاج وأوضاع العمل الجيدة.

وقد قامت شركات القطاع الخاص السعودي بترحيل جانبٍ من أعباء التكاليف المتزايدة إلى العملاء خلال شهر أكتوبر عبر زيادة أسعار منتجاتهم، ونتيجة لذلك شهد تضخم أسعار المنتجات زيادة كبيرة.

أعلن البنك السعودي البريطاني "ساب" عن نتائج مؤشر ساب HSBC لحداث الشراء لشهر أكتوبر 2010 والذي يعده البنك مع بنك HSBC وينشره شهرياً والذي يعكس الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات القطاع الخاص السعودي غير النفطية بمراقبة عدد من المتغيرات أهمها الإنتاج والطلبات الجديدة والتصدير وأسعار مدخلات الإنتاج وأسعار المنتجات وحجم المشتريات والمخزون والتوظيف وغيرها.

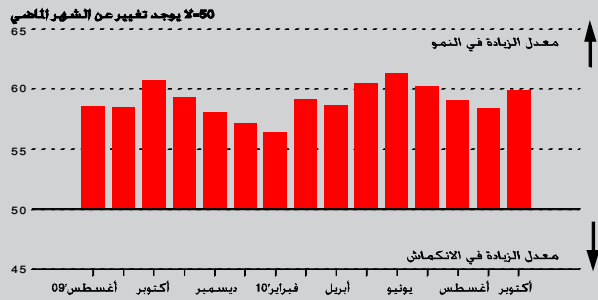
أدت قوة الطلب المحلي إلى تحسن إجمالي أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير النفطية خلال شهر أكتوبر وبالرغم من تباطؤ نمو أعمال التصدير الجديدة في شهر سبتمبر، شهد إجمالي الطلبات الجديدة تسارعاً في النمو، مما دفع الشركات إلى زيادة مستويات التوظيف والنشاط. ومهما يكن من أمر، فقد ازدادت ضغوط الأسعار إلى جانب زيادة الطلب، مع تسارع التضخم في أسعار كل من مدخلات الإنتاج والمنتجات خلال الشهر.

بصعوده من 58.4 نقطة في شهر سبتمبر إلى 59.9 نقطة في شهر أكتوبر، أظهر مؤشر ساب و HSBC لحداث الشراء الدوري الاقتصادي (PMI) الرئيسي في المملكة العربية السعودية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً أحادياً للأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير النفطي - زيادة قوية في التعافي الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن معدل التحسن كان أسرع من الاتجاه العام.

وارتفع إجمالي الطلبات الجديدة المسلمة إلى شركات القطاع الخاص السعودي بشكل ملحوظ خلال شهر أكتوبر وتسارعت وتيرتها إلى أعلى معدلاتها معدل لها منذ شهر يوليو. وذلك على الرغم من تراجع أعمال التصدير الجديدة إلى أدنى مستوى لها لهذا العام. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن الأوضاع الاقتصادية الجيدة، وزيادة الطلب، وأنشطة الترويج الناجحة كانت من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة إجمالي مستويات الطلبات الجديدة.

أدت زيادة حجم الأعمال الجديدة خلال شهر أكتوبر إلى قيام شركات القطاع الخاص

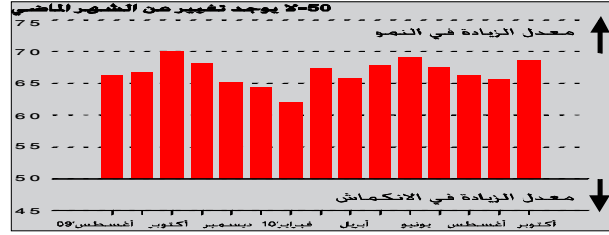
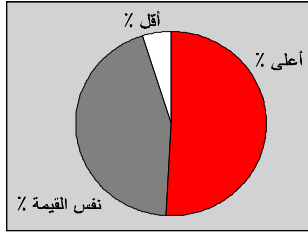
مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يستمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغيير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأقل من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع، بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0 كانت نسبة التغيير أكبر.

مؤشر الإنتاج

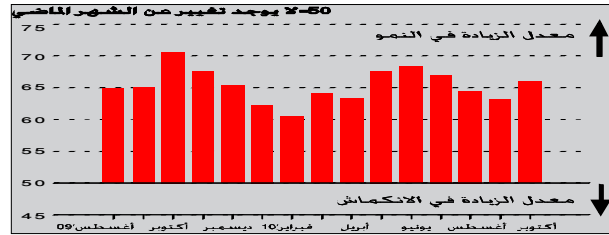
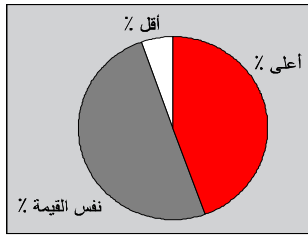
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد إنتاج القطاع الخاص السعودي (غير النفطي) نمواً بوتيرة متسارعة بداية الربع الرابع كان الأقوى والأسرع منذ شهر يونيو. وعزا المشاركون في الدراسة هذه الزيادة إلى زيادة الأعمال الجديدة.

مؤشر الطلبات الجديدة

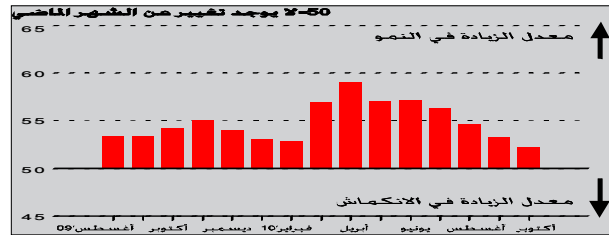
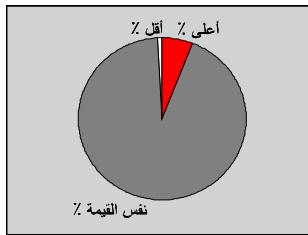
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفع إجمالي الطلبات الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص السعودي بشكل كبير خلال شهر أكتوبر. وسجل نحو 45% من أعضاء اللجنة توسعاً منذ شهر سبتمبر. مشيرين إلى تحسن البيئة الاقتصادية وزيادة طلب السوق والأنشطة الترويجية الناجحة. وأشارت البيانات إلى أن الطلب المحلي كان الدافع الرئيسي المحرك لهذه الزيادة مع تباطؤ طلبات التصدير الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

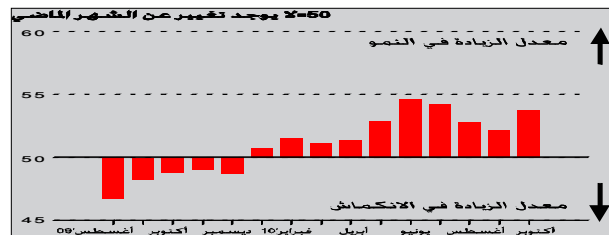
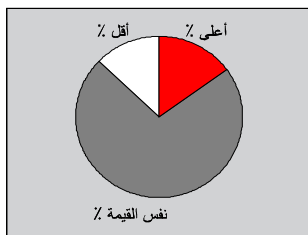
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دورياً أدنى مستوى له بعد تراجعته خلال شهر أكتوبر. وقد أشارت القراءة الأخيرة إلى وجود توسع طفيف وحسب في الأعمال الجديدة القادمة من الخارج إلى شركات القطاع الخاص بالملكة العربية السعودية وعزا المشاركون ذلك إلى قوة الطلب الخارجي في الحالات التي تم فيها تسجيل ارتفاع في أعمال التصدير الجديدة والتي بلغت 6% من إجمالي الحالات.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

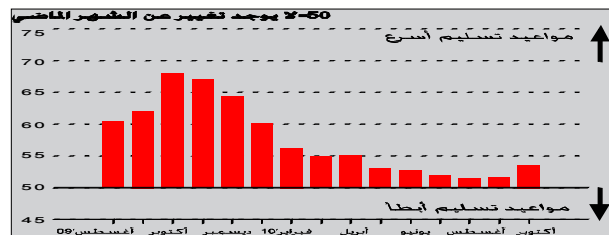
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسببت زيادة أعباء العمل وزيادة تراكمات الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص السعودي خلال شهر أكتوبر. مع إشارة 15% من أعضاء اللجنة إلى زيادة النمو. وتراكمت الأعمال غير المنجزة بوتيرة قوية كانت الأسرع منذ شهر يوليو. وبهذا تكون الأعمال غير المنجزة قد شهدت زيادة للشهر العاشر على التوالي.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

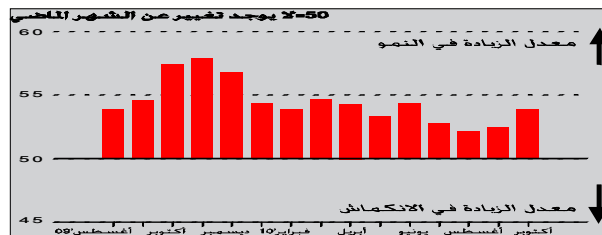
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت البيانات الأخيرة إلى أن أعباء العمل لدى الموردين ظلت تحت السيطرة خلال شهر أكتوبر. حيث استمر اختصار المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص بالملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، زادت وتيرة التحسن في متوسط أداء الموردين منذ شهر سبتمبر. والذي عزاه المشاركون في الدراسة إلى المنافسة بين الموردين.

مؤشر التوظيف

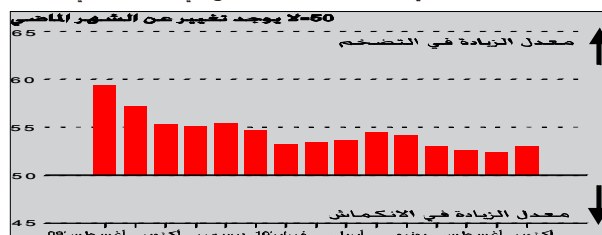
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



بعد أخذ التغييرات الموسمية بعين الاعتبار، صعد مؤشر التوظيف إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر خلال شهر أكتوبر، وأشارت القراءة الأخيرة إلى معدل قوي في الوظائف الجديدة في جميع مجالات القطاع الخاص السعودي غير النفطي. أشارت التقارير إلى أن الأوضاع الاقتصادية الجيدة وزيادة الطلبات الجديدة وتوسع الشركات كانت العوامل الرئيسية خلف نمو التوظيف.

مؤشر أسعار الإنتاج

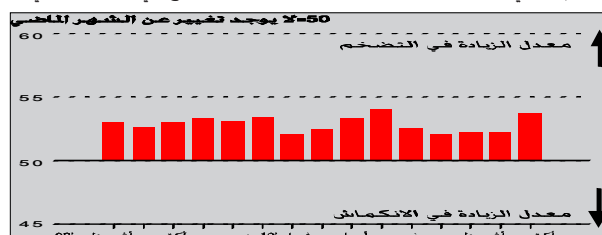
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفعت أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص السعودي خلال شهر أكتوبر، وتعد الجولة الأخيرة من التضخم الأكثر وضوحاً منذ شهر يونيو. وحسب الشركات التي رصدها الدراسة فإن زيادة الأسعار جاءت لتغطية زيادة نفقات الشراء والأجور.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

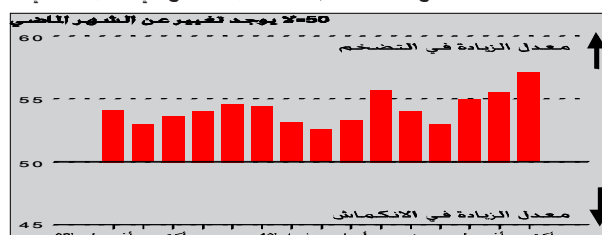
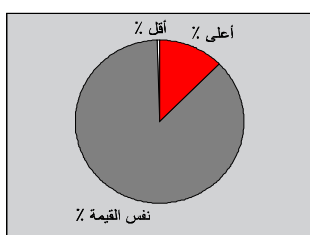
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص السعودي زيادة بمعدل قوي خلال شهر أكتوبر، مدفوعة بزيادات أسرع في كل من تكاليف التوظيف والشراء، في حين تشير البيانات تشير إلى أن المشتريات ظلت المحرك الرئيسي لتضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، وكانت الزيادة الأ

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

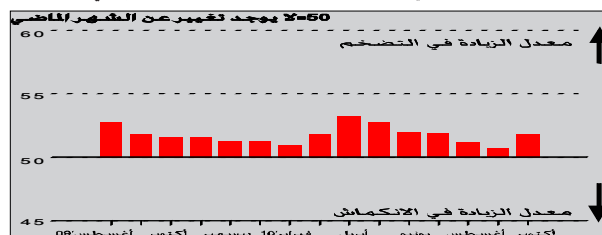
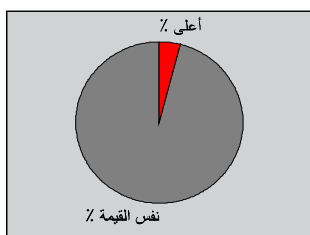
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تشير بيانات شهر أكتوبر إلى تسارع معدل تضخم أسعار الشراء لدى القطاع الاقتصادي الخاص بالملكة العربية السعودية، إذ شهد متوسط أسعار المواد الخام والبضائع نصف المصنعة زيادة قوية وصلت إلى أعلى معدل لها على مدار الدراسة، وكانت زيادة أسعار الشحن وارتفاع أسعار المواد الخام، إلى جانب تقلبات سعر الصرف من الأسباب الرئيسية لزيادة أسعار الشراء طبقاً لأعضاء لجنة الدراسة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

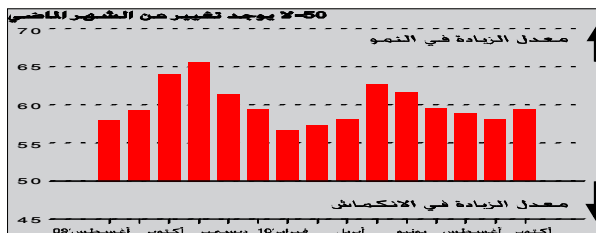
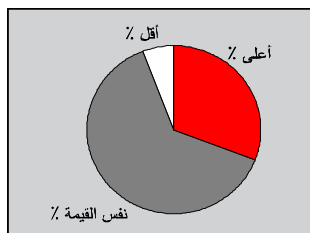
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



كان معدل تضخم الأجور قليلاً لدى شركات القطاع الخاص السعودي خلال فترة الدراسة الأخيرة، رغم تسارعه منذ شهر سبتمبر. أشار المشاركون في الدراسة إلى أن زيادة الإنتاج أوضاع العمل الجيدة هي الأسباب الرئيسية لزيادة الرواتب، وجاءت الزيادة الأخيرة متماشية بدرجة كبيرة مع الاتجاه العام للدراسة.

مؤشر عروض الشراء

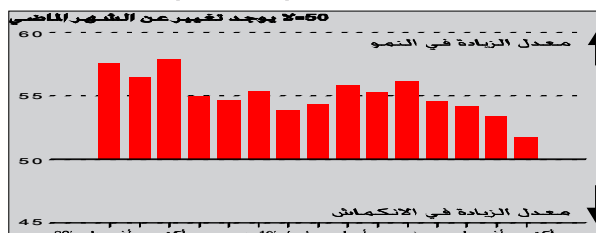
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



زادت مشتريات شركات القطاع الخاص السعودي لمواجهة متطلبات العمل خلال شهر أكتوبر بوتيرة ملحوظة منذ شهر يوليو. وزارت الشركات مشترياتها لمدخلات طوال مدة الدراسة المستمرة منذ خمسة عشر شهراً.

مؤشر المخزون من المشتريات

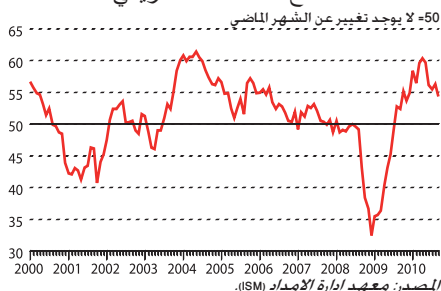
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



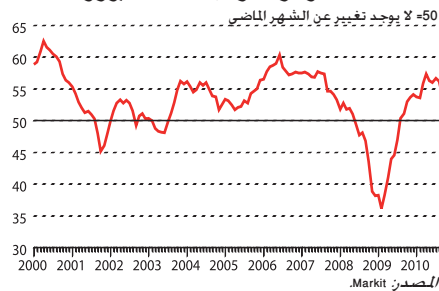
استمرت زيادة مخزونات المشتريات لدى شركات القطاع الخاص السعودي مع بداية الربع الأخير من العام المالي 2010. وتشير الدلائل المتوفرة إلى أن الزيادة تعكس بشكل أساسي زيادة أنشطة الشراء. لكن معدل التراكم شهد اعتدالاً منذ شهر سبتمبر ووصل إلى أضعف معدل له على مدار الدراسة.

مؤشرات PMI الدولية

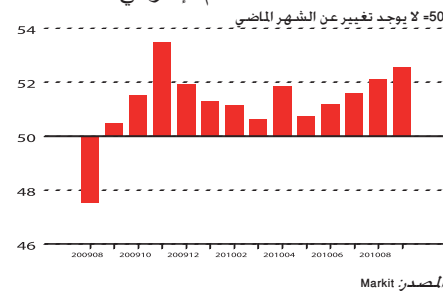
قطاع الصناعات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام الإماراتي



انخفض مؤشر PMI الرئيسي لمعهد إدارة التوريدات ISM الأمريكي للتصنيع لأدنى مستوى خلال عشرة أشهر من 56.3 نقطة في أغسطس إلى 54.4 نقطة في شهر سبتمبر. لكنها ظلت أعلى من الاتجاه العام للدراسة وأشارت إلى تحسن قوي في أوضاع العمل في كافة مجالات القطاع.

شهد نمو النشاط لدى القطاع الخاص بمنطقة اليورو تراجعاً للشهر السابع على التوالي خلال شهر سبتمبر. وسجل مؤشر ماركيت المركب للإنتاج في منطقة اليورو تراجعاً حاداً من 56.2 نقطة في شهر أغسطس إلى 54.1 نقطة في شهر سبتمبر إلا أن متوسط قراءة المؤشر الرئيسي في الربع الثالث كانت أدنى بقليل من قراءة الربع الثاني الذي وصل إلى أعلى قراءة له خلال ثلاثة أعوام.

سجل مؤشر الأداء الاقتصادي العام PMI لمجموعة HSBC في الإمارات العربية المتحدة -الذي يتم تعديله دورياً- 52.6 نقطة في شهر سبتمبر. وبذلك يكون المؤشر قد أنهى الربع الثالث من العام المالي 2010 على ارتفاع دام لعشرة أشهر. أعلى من قراءته في شهر أغسطس التي كانت 52.1 نقطة. وتشير هذه الزيادة إلى تحسن أسرع (على الرغم أنها لا تزال متواضعة) في تعافي اقتصاد القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر مديري المشتريات PMI لبنك ساب HSBC للمملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات (البيانات) الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء. أو عدم الدقة. أو الحذف. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة. أو العارضة. أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. Markit ومؤشر الأداء الاقتصادي جميعها علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.